



سعيًا لتحقيق الاستقرار بالأسواق العالمية بعدما سجلت أطول تراجع للأسعار في عامين

توفّر لحاملها ضعف نقاط «مايلز الوطني» على قيمة مشترياتهم خلال أول 3 أشهر

«أوبيك+» تخفض إمدادات النفط 100 ألف برميل يومياً خلال أكتوبر



د. محمد الفارس ومحمد الشطي والشيخ عبدالله الصباح خلال اجتماعات «أوبيك+» أمس

أعلنت مجموعة «أوبيك+» خلال اجتماعها أمس، عن خفض رمزي لإمدادات النفط في أكتوبر المقبل، بمقدار 100 ألف برميل يومياً، وذلك سعيًا لتحقيق الاستقرار في الأسواق العالمية، بعد أن تسببت الخلفية الاقتصادية المتعززة في أطول تراجع للأسعار في عامين.

وتأتي هذه الخطوة لبعيد التحالف إمدادات النفط إلى مستويات أغسطس، وعلى الرغم من أن الخفض متواضع، إلا أنه يهدف إلى إرسال إشارة بان «أوبيك+» عادت لوضع مراقبة الأسعار، حيث يامل تحالف «أوبيك+» بأن تكون هذه الخطوة كافية لردع أي عمليات بيع على المكشوف.

من جانبه، أشاد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط ووزير دولة لشؤون مجلس الوزراء وزير دولة لشؤون مجلس الأمة بالوكالة د.محمد الفارس بقرار العودة بالحصص لشهر أكتوبر المقبل لمستوياتها السابقة خلال أغسطس، وذلك لأن الزيادة بـ 100 ألف برميل يومياً كانت فقط في سبتمبر، وستكون الحصص المقررة للكويت عند 2,811 مليون برميل يومياً.

حديث الفارس جاء خلال ترؤسه وفد الكويت المشارك في اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج (JMMC) في تحالف «أوبيك+»، وكذلك الاجتماع الوزاري لتحالف

«أوبيك+»، وذلك بحضور محافظ الكويت لدى منظمة «أوبيك» محمد الشطي، والممثل الوطني للكويت لدى منظمة «أوبيك» الشيخ عبدالله الصباح.

وقال الفارس وفق بيان صحفي صادر عن وزارة النفط، إن تحالف «أوبيك+» واحتمت الوزير تصريحاته مؤكداً أن «أوبيك+» حازت ثقة المنتجين والمستهلكين وجميع الأطراف المعنية باستقرار السوق النفطي العالمي وتوازنه، مؤكداً أن «أوبيك+» لديها من المرونة ضمن اتفاق إعلان التعاون للتعامل مع التحديات المختلفة وقد اثبتت ذلك خلال الأعوام 2020 و2021 في استعادة التوازن في السوق وتعافيها.

من جهتها، أكدت مجموعة «أوبيك+» في بيان عقب انتهاء اجتماعها أمس، على التأثير السلبي للتذبذب وانخفاض السيولة على

من التقلبات الأخيرة التي تهدد بتقويض الوظائف الأساسية للسوق، حيث إن انقسام السوق الفورية عن الأسواق الأجلة لا يسمح بتحقيق فاعلية استخدام الآليات والقدرة على التحوط بكفاءة وحسن ادارة المخاطر.

واختتم الوزير تصريحاته مؤكداً أن «أوبيك+» حازت ثقة المنتجين والمستهلكين وجميع الأطراف المعنية باستقرار السوق النفطي العالمي وتوازنه، مؤكداً أن «أوبيك+» لديها من المرونة ضمن اتفاق إعلان التعاون للتعامل مع التحديات المختلفة وقد اثبتت ذلك خلال الأعوام 2020 و2021 في استعادة التوازن في السوق وتعافيها.

من جهتها، أكدت مجموعة «أوبيك+» في بيان عقب انتهاء اجتماعها أمس، على التأثير السلبي للتذبذب وانخفاض السيولة على



محمد العثمان

الموبايل، ولدى أجهزة السحب الألي حول العالم. - تغطية تأمين سفر لغاية 2,5 مليون دولار مجاناً عند شراء تذكرة السفر باستخدام البطاقة.

- دخول مجاني إلى أكثر من 1,000 قاعة انتظار في المطارات حول العالم مع صيف واحد من خلال برنامج LoungeKey. - خدمة المساعدة الشخصية «الكونسيرج» المتوافرة يومياً باستثناء أيام الجمعة والعطلات الرسمية.

كما يقدم بنك الكويت الوطني للمعملاء الجدد من الموظفين بالقطاع النفطي العرض الخاص بحملة تحويل الراتب والذي يمنحهم العديد من المزايا عند تحويل رواتبهم إلى البنك.

وبهذه المناسبة، قال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني، محمد العثمان: «نسعى في الوطني دائماً إلى استمرار توفير المنتجات والخدمات المصرفية التي تسهم في تلبية احتياجات عملائنا

في الكويت: «لقد عملنا بشكل مكثف مع شريكنا في الكويت بنك الكويت الوطني من أجل تصميص منتج حصري يلبي احتياجات موظفي مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة. وتعد هذه البطاقة هي الأولى التي توفر أفضل المزايا في فئتها من خلال مجموعة واسعة من عروض وخدمات السفر والترفيه والتي تتماشى بشكل خاص مع متطلبات موظفي مؤسسة البترول الكويتية». وتعد بطاقات الوطني الائتمانية الحل الأمثل لإتمام المدفوعات، حيث يمنح استخدامها العديد من المزايا ومنها برنامج مايلز الوطني وبرنامج مكافآت الوطني، بالإضافة إلى خدمة حماية المشتريات وخدمة تمديد فترة الضمان وفرصة الدخول في سحبوات الوطني المتعددة.

إثراء التجربة المصرفية التي يحصلون عليها». وأضاف العثمان: «نعرف جيداً تفضيلات عملائنا والبطاقة تعكس حرصنا على تعظيم استفادتهم من الخدمات والعروض والمكافآت الاستثنائية التي تناسب تطلعاتهم واحتياجاتهم بدقة». وأشار العثمان إلى العلاقات الراسخة التي تربط الوطني بكبرى المؤسسات الرائدة في العديد من القطاعات، وفي مقدمتهم مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة.

وأكد العثمان التزام البنك بالتطوير المستمر لما تقدمه بطاقات الوطني الائتمانية بما يناسب نمط الحياة اليومية لكافة عملاء البنك على اختلاف شرائحهم.

من جهته، قال انكوش ديفاداسون، مدير عام Visa

بحرص بنك الكويت الوطني على تلبية كل احتياجات عملائه وإثراء تجربتهم المصرفية، وفي هذه الإطار وفر البنك بطاقة Visa Infinite الوطني - مؤسسة البترول الكويتية الائتمانية والمخصصة لموظفي مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة. توفر البطاقة لحاملها من موظفي المؤسسة وشركاتها التابعة مزايا عديدة، حيث يحصلون على ضعف نقاط مايلز الوطني على قيمة مشترياتهم خلال أول 3 أشهر، كما يمكنهم الحصول على 3 أشهر توصيل مجاني من خلال تطبيق ديليفيرو، وتتمتع مزايا متعددة في البطاقة التي توفر لحاملها، وهي:

- استرجاع نقدي حتى 20٪ وخصومات على هيئة نقاط مكافآت الوطني لدى أكثر من 900 محل مشارك في برنامج مكافآت الوطني بما في ذلك الفنادق والمطاعم ودور السينما ومواقع التسوق العالمية.

- الحصول لغاية 5 نقاط مايلز الوطني مقابل كل دينار يتم إنفاقه محلياً أو دولياً. - استبدال نقاط مايلز الوطني لحجز تذكرة سفر على متن أكثر من 800 شركة طيران أو للإقامة في أكثر من 150,000 فندق حول العالم.

- خدمات تأجير السيارات من أهم الوكالات العالمية. - سحب 100٪ من الحد الائتماني المتوفر بالبطاقة عبر خدمة الوطني الهاتفية، خدمة الوطني عبر الإنترنت، برنامج خدمة الوطني عبر

دعتها إلى توفيق أوضاعها عبر النموذج المتوفر على موقعها الإلكتروني

«وحدة التأمين»: لا تجديد لترخيص شركات التأمين بعد نهاية سبتمبر



وحدة تنظيم التأمين Insurance Regulatory Unit

دعت وحدة تنظيم التأمين الجهة الرقابية الحكومية المستقلة المعنية بالرقابة والإشراف على قطاع التأمين جميع الشركات والأشخاص المرخص لهم الخاضعين لأحكام المادة 2 من القانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته، إلى التقدم بطلبات توفيق أوضاعها ضمن النموذج المتوفر على موقع الوحدة الإلكتروني، وذلك لتجديد تراخيصها، مشيرة إلى قرارها رقم 14 لسنة 2022 في شأن طلبات إصدار تراخيص منازلة لأنشطة التأمين والمهن التأمينية الصادر في 16 يونيو

في يونيو الماضي، مشددة على أن القرار حدد فترة سماح بالعمل بتراخيص منازلة للنشاط الساري المرخص لهم بموجب المادة 2 من القانون رقم 125 لسنة 2019 حتى نهاية الشهر الجاري.

ونبهت الوحدة عبر تعميم رقم 4 لسنة 2022 بشأن توفيق أوضاع الأشخاص المرخص لهم بضرورة توفيق أوضاعهم فوراً قبل انتهاء الفترة المحددة في تاريخ 30 سبتمبر 2022 تفادياً لقيام المسؤولية القانونية عند الاستمرار بأنشطة التأمين دون الحصول على ترخيص

«نفط الكويت» تخطط لطرح مناقشتين لمركزي تجميع نفط منتصف 2023

بالوضع السياسي المحلي في الكويت، وختمت المجلة بالقول ان نشاط المشاريع النفطية في الكويت ما زال منخفضاً بشدة مقارنة بالمستويات التاريخية على الرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية في عام 2022، حيث بلغت القيمة الإجمالية الحالية لمشاريع النفط النشطة في البلاد 10٪ فقط من قيمتها في 1 يناير 2019، عندما بلغت قيمة المشاريع في مراحل ما قبل التنفيذ أو قيد التنفيذ في الكويت 61 مليار دولار، وفقاً للأرقام الصادرة عن مد بروجكس التي تتتبع نشاط المشاريع الإقليمية، ولكن هذا الرقم تقلص إلى 6,3 مليارات دولار فقط في 2 أغسطس 2022.



وقالت مجلة ميد إن الأعمار القليلة الماضية شهدت القليل من الإعلانات عن مشاريع جديدة في قطاع النفط والغاز في الكويت، في وقت تضاعفت فيه تداعيات فيروس كورونا، فضلاً عن انخفاض الطلب العالمي للطاقة النفطية، وذلك جراء القضايا المستمرة المتعلقة

محمود عيسى ذكرت مجلة ميد أن شركة نفط الكويت تضي قدماً في أعمال التصميم لمشروعين يتعلقان بمركز تجميع النفط في شرق الكويت حسب ما نقلته عن مصادر صناعية مطلعة.

وأضافت المجلة أنه من المتوقع طرح المناقصة للعقدين المقرر تنفيذهما وفقاً لنظام الهندسة والتوريد والبناء (EPC) في منتصف عام 2023، بينما كان من المتوقع في السابق طرح المناقصة في النصف الثاني من عام 2022.

ويشمل نطاق العمل في المشروع الأول بناء مرفق جديد تحت مسمى مركز تجميع والفصل 3 (SGC-III) ومحطة ضخ المياه WI-III، وتحمل الرقم المرجعي 2076 /EF.

بالوضع السياسي المحلي في الكويت، وختمت المجلة بالقول ان نشاط المشاريع النفطية في الكويت ما زال منخفضاً بشدة مقارنة بالمستويات التاريخية على الرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية في عام 2022، حيث بلغت القيمة الإجمالية الحالية لمشاريع النفط النشطة في البلاد 10٪ فقط من قيمتها في 1 يناير 2019، عندما بلغت قيمة المشاريع في مراحل ما قبل التنفيذ أو قيد التنفيذ في الكويت 61 مليار دولار، وفقاً للأرقام الصادرة عن مد بروجكس التي تتتبع نشاط المشاريع الإقليمية، ولكن هذا الرقم تقلص إلى 6,3 مليارات دولار فقط في 2 أغسطس 2022.

«الوطني»: الأداء المتراجع لأسواق الخام جاء نتيجة مخاوف الركود العالمي وإمكانية زيادة الإمدادات الإيرانية

أسواق النفط في أغسطس.. أسوأ أداء شهري منذ نوفمبر 2021

على التوقعات. هذا إلى جانب صدور أبناء تفيد بانعقاد جولة جديدة من المفاوضات النووية الإيرانية مرة أخرى بعد شهر من عدم إحراز أي تقدم، ما ساهم في الضغط على سعر مزيج خام برنت الذي انخفض إلى مستويات ما قبل الغزو الأوكراني البالغة 92 دولاراً للبرميل.



قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن أسعار النفط انهدت تداولات شهر أغسطس على تراجع للشهر الثالث على التوالي، وذلك في ظل تصاعد مخاوف ركود الاقتصاد العالمي وتشديد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسياساته التقيدية وتزايد أزمة الطاقة الأوروبية الناجمة عن الصراع بين روسيا وأوكرانيا. كما أنه من المرجح أيضاً أن يكون لقوة الدولار الأمريكي دوراً في التأثير على أسعار النفط، حيث تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 12,3٪ في أغسطس إلى 96,5 دولاراً للبرميل، فيما يعد أسوأ أداء شهري تسجله منذ نوفمبر 2021، أي في نحو 9 أشهر، في حين تقلصت الفروقات السعريّة للعقود الآجلة (تسليم شهر واحد وشهرين) لتصل إلى 1,2 دولار مقابل أكثر من 2 دولار ببداية الشهر، ما يشير إلى تراجع تشديد الإمدادات. وتراجعت مكاسب مزيج خام برنت منذ بداية العام لتصل إلى 24٪ مقابل 65٪ لبداية شهر مارس (128 دولاراً)

على التوقعات. هذا إلى جانب صدور أبناء تفيد بانعقاد جولة جديدة من المفاوضات النووية الإيرانية مرة أخرى بعد شهر من عدم إحراز أي تقدم، ما ساهم في الضغط على سعر مزيج خام برنت الذي انخفض إلى مستويات ما قبل الغزو الأوكراني البالغة 92 دولاراً للبرميل.

وانخفض صافي الفروق بين عقود الشراء والبيع على المكشوف، وهو مقياس ثقة المديرين في أن أسعار النفط ستترفع، بشكل كبير في أغسطس ووصول إلى أدنى مستوياته منذ نوفمبر 2020، وانخفض عدد العقود المفتوحة، وهو مقياس لنشاط السوق، إلى أدنى مستوياته في 7 سنوات في ظل انخفاض السيولة وارتفاع التكاليف التحوطية.

وأشار وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان إلى مسألتي نقص السيولة ونشاط الأسواق في منتصف أغسطس عندما أرب عن استيائه من التقلبات الحادة والانقسام الذي أصاب الأسواق ما ساهم في انفصال أسعار أسواق النفط الأجلة عن أساسيات السوق.

لكن جماح التضخم الذي وصل إلى أعلى مستوياته منذ عدة عقود، وادى إصدار بيانات الصين الصناعية ومؤشر أسعار المستهلكين ووارادات واستهلاك النفط الأمريكية والذي المطلوب

أيضا في تشجيع منجني النفط الأميركيين على زيادة الصادرات إلى أوروبا وخارجها وحطمت صادرات الخام الأميركية جميع الأرقام القياسية في أغسطس، إذ بلغ متوسط صادراتها في أسبوع

والتي تتضمن المخاوف المتعلقة بإمدادات كل من ليبيا والعراق في أغسطس وكذلك الناجمة عن الصراع الروسي- الأوكراني بصفة عامة. كما ساهم اتساع الفارق

بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، كما تراجع سعر خام غرب تكساس الأميركي بنسبة 9٪، مغلقاً عند مستوى 89,6 دولاراً للبرميل، وانخفض سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 7,2٪ إلى 104,2 دولاراً للبرميل.

واتسمت تداولات مزيج خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بالتذبذب الكبير، ما يعكس الحساسية النسبية للمعايير المرجعيين تجاه ديناميكيات العرض والطلب العالمية (مزيج خام برنت) والإقليمية (الولايات المتحدة)، وبدات الأسعار تتجه للارتفاع مرة أخرى في النصف الأخير من الشهر بأكثر من 7 دولاراً للبرميل.